Background Documents

In Preparation of the

Regional Forum on Accelerating Food Systems Transformation in the Arab Region

The Sheraton Amman Al Nabil Hotel

Jordan

30-31 October 2024

Disclaimer

The documents compiled in this background paper are intended solely for the purpose of informing participants ahead of the upcoming meeting. They include materials prepared by ESCWA to provide valuable context and reference. Please note that some of the included documents are drafts and have not been finalized, edited, or published. As such, they may be subject to further revisions and should not be cited or referenced outside the context of this meeting without prior permission from the respective authors or agencies.

Regional Meeting on Accelerating Food Systems Transformation in the Arab Region
Amman, Jordan
30- 31 October 2024

Background Document 4

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الحق في الغذاء : فرص تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية – مسودّة

الحق في الغذاء: فرص تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية

تفشل النظم الغذائية في المنطقة العربية،في ضمان حصول الجميع على غذاء آمن ومغذي ، وفي القيام بذلك بطريقة مستدامة وشاملة. اعتبارًا من عام 2021، أثر نقص التغذية على 54.7 مليون شخص، حيث تعاني واحدة من كل ثلاث نساء من فقر وتنبع هذه التحديات من سياسات النظام الغذائي غير القادرة على معالجة .الدم ويعاني واحد من كل خمسة أطفال من التقزم[1] قضايا مثل الفقر، واتساع فجوة عدم المساواة، وتدهور الموارد الطبيعية، والاعتماد على الواردات الغذائية، وعدم الاستقرار .السياسي

والاعتراف بالغذاء كحق أساسي من حقوق الإنسان أمر أساسي لتحويل النظم الغذائية نحو الاستدامة والشمولية والقدرة على التكيف. والحق في الغذاء يتجاوز الالتزام القانوني، فهو واجب أخلاقي. ويلخص موجز السياسات هذا كيف يمكن للحق في الغذاء أن ينشئ إطاراً موحداً لأنظمة وسياسات نظم الغذاء، ويعزز الامتثال لحقوق الإنسان، وييسر العمل المنسق.

ما هو الحق في الغذاء؟

الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم، دائم وحر، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء وافٍ وكافٍ من الناحيتين الكمية والنوعية، بما يتوافق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، وفردية وجماعية، مُرضية وكريمة وبمنأىً عن الخوف.[2]

والحق في الغذاء حق من حقوق الإنسان يعترف به القانون الدولي لحقوق الإنسان. حيث يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25، وفي سياق مستوى معيشي لائق، بما يلي: "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، بما في ذلك الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في الأمن في حالة البطالة، أو المرض، أو العجز، أو الترمل، أو الشيخوخة، أو أي شكل آخر من أشكال عدم كسب العيش في ظروف خارجة عن إرادته"[3].

يعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحق في الغذاء الكافي بوصفه جزءاً أساسياً من الحق في مستوى معيشي لائق الوارد في المادة 11 "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب له ولأسرته، بما في ذلك ما يكفي من الغذاء والملبس والمسكن، وبحقه في التحسين المستمر لظروفه المعيشية. وتتخذ الدول الأطراف الخطوات المناسبة لضمان إعمال هذا الحق، مع التسليم في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الموافقة الحرة"[4].

وحتى الآن، صادقت 171 دولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أن 45 بلداً فقط هي التي اعترفت بالحق في الغذاء في دستورها[5]. والحق في الغذاء الكافي حق إنساني دولي قديم العهد تلتزم دول كثيرة بالتمسك به. وعادة ما يُنظر إلى هذا الحق على أنه حق الفرد في إطعام نفسه بكرامة. في العقود الأخيرة ، وضعت ونفذت دول عديدة قوانين وخطط وبرامج ومبادرات وتعديلات دستورية وطنية بهدف ضمان حصول كل فرد على الغذاء[6]. وكما ذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص، أوليفييه دي شوتر، فإن الاتساق والمساءلة ناجمان عن اعتبار الغذاء حقاً من حقوق الإنسان. ووضع الأمن الغذائي لجميع المواطنين على قمة أولويات صانعي القرار وضمان أن تكون هذه العمليات مسؤولة وأن تساعد المشاركة في سد الثغرات[7] .

---

[1] ESCWA compilation using FAOSTAT data.

[2] OHCHR. About the right to food and human rights.

[3] United Nations. United Declaration of Human Rights.

[4] OHCHR. International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.

[5] FAO. The Right to Food.

[6] FAO. Policy Support and Governance Gateway.

[7] Olivier de Schutter. 2013.” No longer a forgotten right” – UN expert hails a decade of Right to Food progress.

وذكرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في الغذاء، شأنه كشأن أي حق آخر من حقوق الإنسان، يفرض ثلاثة أنواع من الالتزامات: الالتزام بالاحترام، والالتزام بالحماية، والالتزام بإعمال الحق في الغذاء[8]. وقد عُرِّف هذا التصنيف لالتزامات الدول في التعليق العام 12[9] للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أقرته الدول، عندما اعتمد مجلس منظمة الأغذية والزراعة المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء في تشرين الثاني 2004.

- الالتزام باحترام التفويض بأن تمتنع الحكومات عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تحرم الأفراد تعسفا من حقهم في الغذاء، مثل منع الناس من الحصول عليه.
- ويعني الالتزام بالحماية أنه ينبغي للدول أن تنفذ التشريعات اللازمة وأن تتخذ إجراءات أخرى ذات صلة لمنع أطراف ثالثة من انتهاك حق شعوب أخرى في الغذاء.
- الالتزام بإعمال الحق في الغذاء يدل على أنه من أجل دعم قدرة الناس على إطعام أنفسهم، يجب على الحكومات أن تشارك بنشاط في المبادرات الرامية إلى تعزيز وصول الناس إلى الموارد واستخدامها. ويقع على الدول التزام بأن تفي مباشرة بالحق في الغذاء كلما عجز فرد أو جماعة عن التمتع به لأسباب خارجة عن سيطرتها. .

ما أهمية الحق في الغذاء ؟

يؤدي الحق في الغذاء دوراً حاسماً في وضع نُهُج متماسكة وشاملة للأمن الغذائي والتغذية، تؤدي عدة وظائف رئيسية:

- الإطار الإرشادي: يعمل كأداة توجيهية لوضع استراتيجيات وبرامج وطنية تتصل بالحق في الغذاء والأمن الغذائي.
- الأساس القانوني: يعزز الامتثال للاتفاقات الدولية ويعترف بشكل واضح بالحق في الغذاء بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان.
- التنسيق الفعال: تيسير التنسيق وإضفاء الطابع المؤسسي على الهيئات والخطط.
- اتساق أعلى: إدماج مختلف الأنظمة المتصلة بالنظم الغذائية - مثل قوانين سلامة الأغذية أو قوانين حيازة الأراضي- في نهج موحد، وبالتالي ضمان إدارة متماسكة للأنظمة المتصلة بالغذاء.

الحق في الغذاء وركائز الأمن الغذائي:

وينطوي مفهوم الأمن الغذائي[10] والحق في الغذاء على بعض التداخلات، ولكن هناك اختلافات متأصلة بينهما. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، يضيف الحق في الغذاء أدوات إضافية، قانونية في المقام الأول، تضمن الحصول على الحماية الاجتماعية وفرص كسب الدخل، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفاً[11]. والأمن الغذائي في حد ذاته ليس مفهوما قانونيا؛ فهو لا يمنح حقوقا للأطراف ولا يفرض عليها مسؤوليات. ويمكن للحق في الغذاء، من يلاء اهتمام خاص لتجنب التمييز في الحصول على الغذاء أو الموارد الغذائية، وكذلك في تلبية احتياجات الفئات السكانية المهمشة، والقضاء على هذا التمييز، مما يعزز دعائم الأمن الغذائي[12].

ويمكننا أن نلاحظ بعض هذه التداخلات في المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء[13] التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة وصممتها، وأيدتها اللجنة الثلاثين للأمن الغذائي العالمي، واعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2004. وتساعد هذه المبادئ

---

[8] OHCHR. 2010. *Fact sheet no. 34: The right to food*.

[9] CESR. 1999. The right to adequate food (Art.11) : . 12/05/99.E/C.12/1999/5. (General Comments)

[10] The Food and Agricultural Organization (FAO) defines food security as existing "when all people, at all times, have physical, social and economic access to sufficient, safe and nutritious food that meets their dietary needs and food preferences for an active and healthy life". Food security relays in 6 main pillars: availability, access, utilization, stability, agency, and stability.

[11] FAO. 2011. Right to Food--Making It Happen: Progress and Lessons Learned through Implementation.

[12] J Clapp et al. 2022. Viewpoint: The Case for a Six-Dimensional Food Security Framework.

[13] FAO. 2005. Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security: Adopted by the 127th Session of the FAO Council, November 2004.

التوجيهية الحكومات وأصحاب المصلحة على ضمان إعمال الحق في الغذاء، من خلال توفير أطر لصياغة السياسات وتنفيذها:

- التوافر والاستقرار: ينبغي للدول "تعزيز إمدادات الغذاء الكافية والمستقرة"(المبدأ التوجيهي 2).
- الحصول: ينبغي للدول "أن تضمن الحصول على الغذاء الكافي"(المبدأ التوجيهي 2). وينبغي للدول "أن تنظر في اعتماد استراتيجية وطنية للحد من الفقر تتناول على وجه التحديد إمكانية الحصول على غذاء كافٍ وأن تستعرضها، حسب الاقتضاء" (المبدأ التوجيهي 3).
- الاستخدام: الدول "تكيف أو تعزز التنوع الغذائي والعادات الغذائية الصحية وإعداد الأغذية"(المبدأ التوجيهي 10)." تنظر الدول في أن يرافق المساعدات الغذائية برامج شبكات الأمان الاجتماعي أنشطة تكميلية لزيادة الفوائد إلى أقصى حد لضمان حصول الناس على الغذاء الكافي واستخدامهم له " . (المبدأ التوجيهي 14).
- صفة الفاعل/الوكالة: يرد ذلك ضمناً في المبدأ التوجيهي 1، الذي يدعو الدول إلى "تعزيز وصون مجتمع حر وديمقراطي وعادل من أجل تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية سلمية ومستقرة وتمكينه يمكن فيها للأفراد أن يطعموا أنفسهم وأسرهم في حرية وكرامة". وبالإضافة إلى ذلك، يوصي المبدأ التوجيهي 11 بأنه "ينبغي للدول أن تقدم معلومات إلى الأفراد لتعزيز قدرتهم على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المتصلة بالغذاء والتي قد تؤثر عليهم، والتصدي للقرارات التي تهدد حقوقهم".
- الاستدامة: يدعو المبدأ التوجيهي 8 الدول إلى "النظر في سياسات وطنية محددة وأدوات قانونية وآليات داعمة لحماية الاستدامة الإيكولوجية والقدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية لضمان إمكانية زيادة الإنتاج الغذائي المستدام للأجيال الحالية والمقبلة، ومنع تلوث المياه، وحماية خصوبة التربة، وتعزيز الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والحراجة".

نهج قائم على حقوق الإنسان للحد من عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية

إن نهج قائم على حقوق الإنسان، وخاصة تنفيذ الحق في الغذاء، أمر بالغ الأهمية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً والحد من عدم المساواة. ويدعو هذا النهج إلى سياسات شاملة تعطي الأولوية للفئات المهمشة مثل الفقراء والنساء والأطفال والأقليات، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

يسلط تقرير الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية: غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق"، الضوء على العلاقة المتبادلة بين انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، موضحاً كيف يؤدي الوصول المحدود إلى الغذاء إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، مما يجعل من الصعب على الفئات المهمشة تأمين حقها في الغذاء. وفي الوقت نفسه، يساعد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في إدامة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ولكسر هذه الحلقة المفرغة، يجب أن تعترف السياسات الشاملة بالغذاء كحق أساسي من حقوق الإنسان، وتستهدف بشكل خاص الفئات الأكثر ضعفاً وتهدف إلى الحد من التفاوت وتحقيق العدالة الاجتماعية[14].

وإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن الغذائي والمساواة في المنطقة هو قدرة المرأة على الوصول إلى الأراضي والموارد، والتي تحد منها القوانين والممارسات التمييزية في الوقت الحالي. ويؤكد تقرير الإسكوا "أرضها حقها" أن تمكين المرأة من خلال ضمان حقوق متساوية في الأراضي لا يتعلق فقط بالمساواة بين الجنسين، بل إنه يشكل أيضًا مفتاحًا لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة.[15] إن معالجة هذه الفوارق من شأنها أن تمكن البلدان العربية من إحراز تقدم كبير في تحقيق الحق في الغذاء للجميع.

[14] (الإسكوا). (2023). عدم المساواة في المنطقة العربية: غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق. مأخوذ من https://www.unescwa.org/publications/inequality-arab-region-food-insecurity-fuels-inequality

[15] (الإسكوا). (2023). أرضها حقها: ورقة حقائق. مأخوذة من https://www.unescwa.org/publications/factsheet-her-land-her-right

تنفيذ الحق في الغذاء:

تمكنت بعض البلدان - بما فيها أوغندا، موزامبيق، البرازيل، الهند و غواتيمالا - من اتخاذ خطوات رئيسية نحو إعمال الحق في الغذاء[16].

وتشمل العناصر الرئيسية الموجودة في عمليات تنفيذ الحق في الغذاء ما يلي[17] :

-الالتزام السياسي القوي وتخصيص الموارد العامة؛

- تعزيز اتساق السياسات من خلال استخدام نهج قائم على حقوق الإنسان؛

- الالتزام بالمشاركة الفعالة والشراكات القوية والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

- التركيز على فئات السكان والمجتمعات المحلية والجماعات والأفراد الأضعف ، بمن فيهم النساء والشباب والسكان الأصليين؛

- تكريس الاهتمام لرفع مستوى الوعي والوصول إلى المعلومات والتعليم؛

- إجراء تحليلات ومعلومات ورصد قائم على الأدلة لتعزيز المساءلة

أمثلة على المبادرات الناجحة[18]:

- توضح البرازيل الصلة بين التمكين والمساءلة بإظهار الكيفية التي تؤدي بها المجالس البلدية المحلية، المؤلفة من أفراد المجتمعات المحلية، دوراً حاسماً في متابعة المسؤولين الحكوميين، في حين يتم ربط المزارعين ببرامج التغذية المدرسية لتعزيز الإمدادات الغذائية المحلية.
- عملت المحكمة العليا في دلهي في الهند بنشاط على إنفاذ الحق في الغذاء منذ عام 2001 من خلال الدعاوى القضائية المتعلقة بالمصلحة العامة، وأصدرت أوامر تعزز المساءلة عن المساعدات العامة وأدت إلى سن تشريعات هامة تضمن توفير فرص العمل للفقراء في الريف.
- وتبرهن أمانة الأمن الغذائي والتغذوي (SESAN) وقانون النظام الوطني للأمن الغذائي والتغذوي(SINASAN) في غواتيمالا على الجهود المبذولة لتهيئة بيئة مواتية للأمن الغذائي من خلال الأطر المؤسسية.
- قامت أوغندا بدمج الحق في الغذاء في استراتيجياتها للحد من الفقر وحوكمتها الإدارية من خلال مجلس الغذاء والتغذية الأوغندي.

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، هناك 10 مساهمات يمكن للبرلمانيين تقديمها لتحقيق "القضاء على الجوع"[19]:

1- يجب على المشرعين وضع المبادئ التي توجه السياسات نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية.

---

[16] FAO. 2011. Right to Food--Making It Happen: Progress and Lessons Learned through Implementation.

[17] FAO. 2019. Fifteen years implementing the Right to Food Guidelines. Reviewing progress to achieve the 2030 Agenda.

[18] FAO. 2011. Right to Food--Making It Happen: Progress and Lessons Learned through Implementation.

[19] FAO, 2018. 10 contributions parliamentarians can make towards achieving “Zero Hunger”.

2- وينبغي أن يضع المشرعون قواعد اللعبة عندما يتعلق الأمر بالإشراف على القوانين وتنظيم تنفيذها.

3- يجب على أعضاء البرلمان صياغة القوانين التي تأخذ بعين الاعتبار الأمن الغذائي والتغذوي مع مراعاة احتياجات الصناعات المختلفة.

4- يمكن للبرلمانات الاستفادة من المعرفة التي تمتلكها الهيئات الأكاديمية الوطنية والدولية، مثل الجامعات ومعاهد البحوث.

5- يجب على البرلمانات الحفاظ على الحوار مع المجتمع المدني والشركات والسلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة.

6- يمكن للبرلمانيين تطوير العمل الذي يقومون به من خلال خضوعهم لتدريب متخصص.

7- يجب على البرلمانيين بناء وتعزيز الفرص لتبادل المعرفة والخبرات.

8- يجب أن تكون توعية الجمهور وإعلامه جزءاً لا يتجزأ من العمل البرلماني.

9- على المشرعين تشكيل تحالفات شاملة.

10- نحو هدف مشترك: بناء تحالف عالمي.

الحق في الغذاء في المنطقة العربية:

بحلول حزيران 2024، صادقت 18 بلداً عربياً من أصل 22 على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء، على النحو المنصوص عليه في المادة 11. غير أن إدماج هذا الالتزام في التشريعات الوطنية يتقدم ببطء. وفي الوقت الراهن، فإن مصر هي البلد الوحيد الذي أدرج بشكل واضح الحق في الغذاء في دستوره، في حين وضع لبنان قانوناً بشأن الحق في الغذاء. وسيتناول هذا الفرع خبرات كل منهما بمزيد من التفصيل.

	التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[20]	الحق في الغذاء[21]
الجزائر	نعم	لا
البحرين	نعم	لا
جزر القمر	وقعت، ولكن لم يتم التصديق عليها	لا
جيبوتي	نعم	لا
مصر	نعم	نعم

[20] UN Human Rights treaty Bodies.

[21] FAO. The Right to Food around the Globe

العراق	نعم	لا
الأردن	نعم	لا
الكويت	نعم	لا
لبنان	نعم	جارٍ[22]
ليبيا	نعم	لا
موريتانيا	نعم	لا
المغرب	نعم	لا
سلطنة عمان	نعم	لا
فلسطين	لا ينطبق	لا
قطر	نعم	لا
المملكة العربية السعودية	لا	لا
الصومال	نعم	لا
السودان	نعم	لا
سوريا	نعم	لا
تونس	نعم	لا
الإمارات العربية المتحدة	لا	لا
اليمن	نعم	لا

مصر:

وينص الدستور المصري لعام 2014 في المادة 79 منه على أن "ولكل مواطن الحق في الحصول على كميات كافية من الغذاء والماء الصحي والنظيف. وتوفر الدولة الموارد الغذائية لجميع المواطنين. كما تضمن السيادة الغذائية بطريقة مستدامة، وتضمن حماية التنوع البيولوجي الزراعي وأنواع النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال"[23].

وينقسم الإطار الوطني المصري للحق في الغذاء إلى ثلاث ركائز: `i` الدستور، `ii` الإطار التشريعي، `` استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.[24]

وقد تحققت عدة إنجازات في هذا الإطار:

1. تطوير المبادرات الرئيسية للقطاع الزراعي: برنامج عمل الحكومة المصرية (2018-2022)، والمشروع الوطني لاستصلاح مليون ونصف مليون فدان، وإنشاء شركة التنمية الريفية المصرية الجديدة للإشراف على هذا

[22] UN Food Systems Coordination Hub. 2024. Lebanon Food System Transformation Pathway.

[23] OHCHR. 2014. Constitution of Egypt.

[24] SSCHR. 2021. Report on the Egyptian efforts to enhance the Right to Food on the occasion of world food day.

المشروع، وتنفيذ المشروع الوطني لصوامع الغلال. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت مصر اتفاقا مع منظمة الأغذية والزراعة في عام 2018 يهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال اعتماد أفضل الممارسات الدولية.

2. زيادة إنتاج الثروة الحيوانية والأسماك والدواجن:

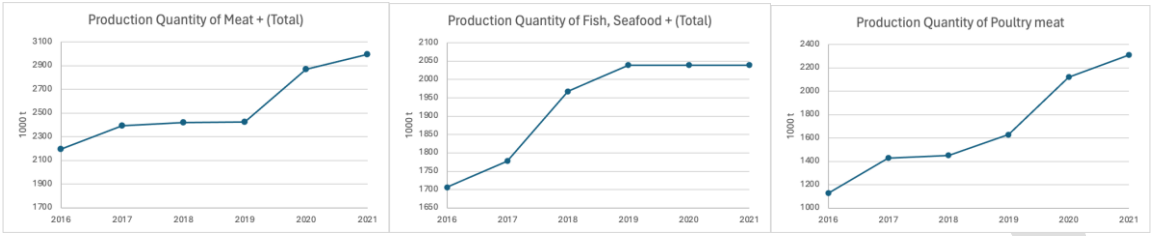

الشكل 1: كمية إنتاج اللحوم والأسماك ولحوم الدواجن بمقدار 1000 طن من عام 2016 حتى عام 2021. تجميع من قبل الإسكوا باستخدام بيانات قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

3. تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال السياسات والبرامج الحكومية. وتشمل الإجراءات الرئيسية توفير الغذاء بأسعار مدعومة للفئات الأشد احتياجاً، وإنشاء نظام جديد للإعانات الغذائية، وتوفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة من خلال شبكة توزيع منتظمة ومنضبطة، وتوسيع نطاق برامج التغذية المدرسية المجانية التي تستوعب أكثر من 11 مليون طالب، وفي عام 2019، ساعد مصرف الأغذية المصري نحو 3.5 ملايين أسرة ببرامجه للتغذية وقدم نحو 3 ملايين وجبة مدرسية لـ 24 مدرسة.

4. رفع الوعي حول أهمية التغذية والعناية بفاقد الغذاء عن طريق تنظيم حملات تثقيفية.

5. تعزيز سلامة الأغذية. وأنشأت مصر في عام 2017 الهيئة الوطنية لسلامة الأغذية التي تساعد في حماية صحة المستهلك، ورصد عملية تناول الأغذية على نحو سليم، ووضع وتنفيذ نظام لمراقبة المنشآت الغذائية والتحقق من تنفيذ أحكام التشريعات الغذائية.

لبنان:

اقتُرح قانون الحق في الغذاء على الجمعية الوطنية اللبنانية في شباط/فبراير 2024، الذي يتضمن الاعتراف بالحق في الغذاء في المادة 3 " لكل شخص، سواء كان فرداً أو جماعة، الحق في الحصول بانتظام، في أي وقت، على غذاء كاف ومناسب ومغذٍ يضمن له حياة صحية ملائمة ثقافياً " . ويتبع القانون نهجاً قائماً على حقوق الإنسان عن طريق إدراج مبادئ PANTHER (المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، والكرامة الإنسانية، والتمكين، وسيادة القانون) ويركز على الأمن الغذائي والنظام الغذائي أيضاً.

ويحدد قانون المشروع الاستراتيجيات الرئيسية لتنفيذ الحق في الغذاء بفعالية:

- تحديد الفئات الضعيفة من خلال دراسات استقصائية منتظمة تجريها الإدارة المركزية للإحصاءات، مع معلومات تنشرها وزارة الإعلام عبر وسائط الإعلام التقليدية والرقمية.
- إجراء تقييمات للسياسات والبرامج العامة التي تؤثر على الأمن الغذائي من جانب الوزارات، بما فيها وزارات المالية، والصحة العامة، والزراعة، والصناعة، والاقتصاد والتجارة، والأشغال العامة والنقل، والشؤون الاجتماعية، والبيئة، والعمل. تخصيص اعتمادات محددة في الميزانية لحماية النظم الغذائية وتحويلها.
- تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة ذات الصلة على جميع المستويات لضمان الشفافية والمساءلة والتنسيق الفعال.
- إنشاء مجلس وطني لنظم الغذاء يتمتع باستقلال قانوني ومالي يشرف عليه مجلس الوزراء. وينسق هذا المجلس، الذي يضم لجاناً متخصصة مثل السلامة الغذائية، الخطط والبرامج والسياسات المتصلة بالنظم الغذائية، بالتعاون مع المؤسسات الدولية لحماية الحق في الغذاء ودعمه.

- تشكيل لجنة لحماية الحق في الغذاء مكلفة برصد الانتهاكات، وعقد جلسات استماع للأطراف المعنية، وتقديم طلبات لاتخاذ إجراءات قضائية عن طريق مجلس المفوضية لإنفاذ تدابير الحماية المؤقتة. وتشرف اللجنة أيضاً على تنفيذ القوانين والاتفاقيات والبروتوكولات المتصلة بنظم الغذاء، بما يكفل الحفاظ على الحق في الغذاء وتعزيزه.

وقد شارك في تطوير القانون خبراء من وزارات الزراعة والاقتصاد والتجارة والشؤون الاجتماعية ومؤسسات مثل المعهد اللبناني للبحوث الزراعية (LARI). وثبت أن التوفيق بين المصالح المتنوعة للوكالات الحكومية، والمجتمعات المدنية، والأفراد يشكل تحدياً، ولكن تم التغلب عليه بتعزيز الحوار بين المؤسسات لوضع رؤية جديدة لتنظيم الحق في الغذاء. وشملت هذه العملية استعراض القوانين والمراسيم القائمة، ووضع أطر تحليلية لتحديد الثغرات، وإشراك أصحاب المصلحة من خلال الحوارات والمقابلات.

ويتماشى مسار تحويل النظم الغذائية الذي استحدثه لبنان مؤخراً اتساقاً وثيقاً مع الحق في الغذاء، بهدف ضمان حصول الجميع على التغذية الكافية وتحسين حلول الإنتاج الطبيعي وسبل كسب الرزق والقدرة على التكيف. ويرسم المسار خريطة التنفيذ من أجل تحقيق هذه الأهداف.

دراسة حالة عن البرازيل: الدروس المستفادة

وقد حققت استراتيجية البرازيل لإزالة الجوع (Fome Zero)، التي بدأت في عام 2003، نجاحاً كبيراً في الحد من الفقر وسوء التغذية من خلال إعطاء الأولوية للحق في الغذاء وتنفيذ أطر قانونية قوية. ومع ذلك، حدثت نكسات في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات السياسية التي فككت برامج الأمن الغذائي الرئيسية، مما أدى إلى عودة الجوع[25]. ومنذ عام 2023، أُعيد إنشاء المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي، الذي يهدف إلى إعادة بناء الهياكل الاتحادية وإحياء البرامج الناجحة مثل منحة الأسرة والوجبات المدرسية. وتُظهر رحلة البرازيل لضمان الحق في الغذاء نموذجاً يوازن بين الالتزام السياسي والأطر القانونية ومشاركة المجتمع المدني[26].

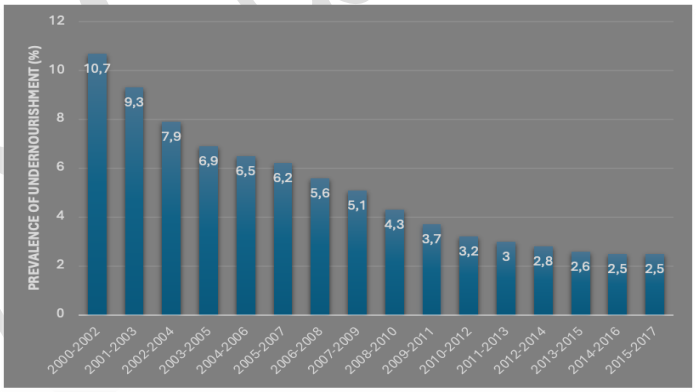

معدل انتشار نقص التغذية في البرازيل (2000-2017). تجميع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للبيانات باستخدام قاعدة بيانات الفاو الإحصائية.

ونعرض بعض الخطوات الرئيسية التي اتخذتها البرازيل في تنفيذ الحق في الغذاء، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية[27]:

[25] FIAN INTERNATIONAL. 2023. Former FIAN Brazil Secretary General Leads President Lula's Anti-Hunger Programs.

[26] Leão et al. 2012. Brazil's Experience of Building a Food and Nutrition Security System.

[27] FAO. 2013. The human right to adequate food in the global strategic framework for food security and nutrition.

مسودة للنقاش

مبادئ توجيهية	البرازيل
الخطوة 1: تحديد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.	وفي عام 2004، أجرى المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات دراسة استقصائية عن الأمن الغذائي في البرازيل، مستخدماً بيانات مستمدة من حملات التلقيح والفريق الصحي للشعوب الأصلية. وقد أتاح ذلك إجراء تحليل مفصل حسب المنطقة والأصل العرقي والعرق ونوع الجنس والسن، وتحديد الفئات الضعيفة من السكان والمناطق التي تواجه انعدام الأمن الغذائي.
الخطوة 2: تقييم السياسات والمؤسسات والتشريعات والبرامج ومخصصات الميزانية.	واستحدثت اللجنة الدائمة المعنية بالحق في الغذاء، وهي جزء من المجلس الوطني المعني بالمساواة بين الجنسين، أداة لإدماج الحق في الغذاء في السياسات وقيّمت البرامج الرئيسية للقضاء على الجوع: التغذية المدرسية الوطنية، ومنحة الأسرة الوطنية، والاستراتيجية الوطنية لصحة الأسرة. وأُطلعت الوكالات الحكومية ذات الصلة، بالتعاون مع الرابطة البرازيلية لحقوق الإنسان، على التقارير.
الخطوة 3: اعتماد استراتيجيات قائمة على حقوق الإنسان للأمن الغذائي والتغذية كخريطة طريق لتنسيق العمل الحكومي بما في ذلك الأهداف والأطر الزمنية والمسؤوليات ومؤشرات التقييم.	Fome Zero[28] (القضاء على الجوع) هو برنامج البرازيل الرئيسي لمكافحة الجوع، الذي يركز على أربعة مجالات: تحسين فرص الحصول على الغذاء، ودعم الزراعة الأسرية، وتوليد الدخل، وتعزيز التعليم والتعبئة الاجتماعية. بين عامي 2003 و2008، استثمرت البرازيل 62.4 مليار دولار أمريكي في هذه المبادرة، التي ينسقها الفريق العامل المعني بالقضاء على الجوع التابع لوزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع. (MDS).
الخطوة 4: تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة ذات الصلة على جميع المستويات من أجل ضمان الشفافية والمساءلة والتنسيق الفعال	وزارة التنمية الاجتماعية: تتولى تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية والأسباب الكامنة وراء الجوع، وترأس الغرفة المشتركة بين الوزارات النظام الوطني للأمن الغذائي والتغذوي: وضع وتنفيذ وتقييم سياسات الغذاء والتغذية المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي: الرصد ووضع المبادئ التوجيهية الغرفة المشتركة بين الوزارات المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي: تنسيق النظام الوطني للأمن الغذائي والتغذوي (SISAN) ويقوم المقرر الوطني المعني بالحق في الغذاء والأرض الريفية، إلى جانب اللجنة الخاصة البرازيلية المعنية بحق الإنسان في الغذاء الكافي، بالتحقيق في الانتهاكات والتماس سبل الانتصاف بدعم من المدعين العامين والأمانة الخاصة لحقوق الإنسان
الخطوة 5: إدماج الحق في الغذاء في التشريعات	الدستور (2010): تنص المادة 6 منه على الحق في الغذاء كحق اجتماعي[29] يفصّل القانون الأساسي للأمن الغذائي والتغذوي مسؤوليات الحكومة وينشئ المجلس (2006) القانون الإطاري[30] الوطني للأمن الغذائي والتغذوي والمجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي القانون القطاعي (2009): ينص قانون التغذية المدرسية على تكليف مجلس التغذية المدرسية، وقوائم المدارس المعدة للتغذية، ويشترط أن يأتي ما لا يقل عن 30 في المئة من مشتريات الوجبات المدرسية من صغار المزارعين[31]
الخطوة 6: رصد الأثر والنتائج	إعمال الحق في الغذاء: قام المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي بتحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية ورصد تنفيذ المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء رصد الميزانية: نشرت البرازيل الميزانية السنوية وتقارير الإنفاق الشهرية. وقدم المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي 14 إحاطة استشارية مشفوعة بتوصيات إلى الرئيس رصد انتهاكات الحقوق: قامت أمانة حقوق الإنسان، ووكلاء النيابة، والمقرر الوطني بالتحقيق في انتهاكات حقوق 2006 الإنسان، مع التركيز على الفئات المهمشة بين عامي 2004 و
الخطوة 7: إنشاء آليات للمساءلة	الحق في تقديم الالتماس: يستخدم المواطنون حق تقديم الالتماس لمعالجة قضايا الحقوق أمام السلطات دور المدعي العام: يحقق في ادعاءات انتهاكات الحقوق، ويسهل الإجراءات التصحيحية، ويمكنه الدعوة إلى جلسات استماع عامة ومفاوضات الدعاوى المدنية العامة: تستخدم كملجأ أخير في النزاعات بين الدولة والمجتمع

[28] FAO. 2011. Right to Food—Making It Happen: Progress and Lessons Learned through Implementation.

[29] Constitution of the Federative Republic of Brazil. 2010.

الصراع والحق في الغذاء في المنطقة العربية

إن الصراع في المنطقة العربية يتسبب في خسائر واسعة النطاق على المستوى البشري كما يتسبب بالنزوح، كما يشكل تهديدًا خطيرًا للحق في الغذاء، سواء على الأمد القريب أو في المستقبل. ووفقًا لتقرير الإسكوا "الصراع في المنطقة العربية: تهديد للأراضي وتهديد للمستقبل"، فقد أدت الصراعات المستمرة إلى تدهور شديد للأراضي وتدمير الموارد الطبيعية، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة. تسببت الأنشطة العسكرية والممارسات غير المستدامة في مناطق الصراع مثل غزة واليمن والسودان الى تآكل التربة على نطاق واسع وإزالة الغابات وتلوث الأراضي والموارد المائية الحيوية. لا يؤدي هذا التدهور إلى تقليص الإنتاجية الزراعية فحسب، بل يضر أيضًا بشكل مباشر سبل عيش الملايين الذين يعتمدون على هذه الأراضي، مما يشكل تحديًا للاستدامة والأمن الغذائي في هذه المناطق على المدى الطويل.

وعلاوة على ذلك، يسلط تقرير الإسكوا " الحرب على غزة: عندما يُستخدم الوصول إلى المياه والطاقة والغذاء سلاحاً"، الضوء على كيفية حرمان الوصول إلى الموارد الأساسية بشكل منهجي كسلاح حرب. في غزة، كان لعرقلة الوصول إلى المياه والطاقة والغذاء والأرض آثار مدمرة على البيئة والزراعة، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد. ولا تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تفاقم الأزمة الإنسانية فحسب، بل تشكل أيضًا انتهاكًا مباشرًا للحق في الغذاء، حيث تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفًا في منطقة فقيرة بالفعل مع مستويات عالية من النزوح.

الاسكوا (2024)، الصراع في المنطقة العربية تدهورٌ للأراضي وتهديدٌ للمستقبل، ***https://www.unescwa.org/publications/conflict-arab-region-threat-land-future.***

الاسكوا(2024)، الحرب على غزة: عندما يُستخدم الوصول إلى المياه والطاقة والغذاء سلاحاً، ***https://www.unescwa.org/publications/war-gaza-weaponizing-access-water-energy-food-land***

التوصيات:

ويمكن أن توفر الخطوات التالية توجيهاً قيّماً في تصميم الحق في الغذاء وإعماله بفعالية:

-إسداء المشورة بشأن مشروع القانون: إشراك ممثلي المستفيدين والجهات الفاعلة الرئيسية خلال العملية التشريعية لضمان معالجة مدخلاتهم وشواغلهم معالجة كافية في مشروع القانون.

- التأكد من أن القانون يتناول بشكل واضح الآثار المترتبة على الميزانية والموارد المخصصة لتنفيذه.

- تقديم مذكرة تفسيرية مفصلة تلخص تحليل مدى توافق مشروع القانون مع حقوق الإنسان والتشريعات القائمة لتوفير فهم شامل للقانون وأسبابه.

-وبعد اعتماد القانون، يجب مراقبة تنفيذ القانون وتطبيقه عن كثب لضمان تنفيذ القوانين على النحو المنشود وتحقيق التأثير المتوقع.

-تعزيز وتوضيح العلاقة بين الحق في الغذاء وتحقيق ركائز الأمن الغذائي (التوافر، والحصول، والاستخدام، والاستدامة، والاستقرار، والفاعلية)، من خلال إدراج جميع اللوائح أو القوانين ذات الصلة والمترابطة ضمن إطار شامل محدد لضمان هذه الركائز وإتمام حماية الحقوق الأساسية وتعزيزها بشكل مناسب.

- ضمان التوافق بين القانون الإطاري للحق في الغذاء والتشريعات القطاعية الأكثر صلة التي تؤثر على التمتع بالحق في الغذاء.

- إنشاء هيئات استشارية لاستعراض القوانين واللوائح من أجل تحديد الثغرات أو أوجه عدم الاتساق أو العقبات التي تعترض التنفيذ.

- ضمان المساءلة عن طريق إدراج التدريب على منهجيات جمع البيانات وتقنيات التحليل لتحديد أكثر المجتمعات المحلية ضعفا.

[30] FAOLEX Database. 2006. Law No. 11.346 on the National System for Food and Nutrition Security (SISAN).

[31] WFP. 2019. PNAE's Legal and Policy basis : building a Pathway to Homegrown School Feeding.